أوهامُ الحريريّ في درّة الغوّاص

أ. د. مجيد خيرالله راهي
كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة واسط

تُعَدُّ "درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ" من أشهر كتب لحن الخاصّة قديماً وحديثاً ، فهي كتابٌ لغويّ ذو أهميّة عالية في حركة التصحيح اللغويّ ، ألّفَهُ أبو محمَّد القاسم بن عليّ بن محمّد بن عثمان البصريّ ، المعروف بالحريريّ " ت ٥١٦ هـ"، راصداً فيه أغلاط الخاصّة من الناس كالخطباء والعلماء والأدباء والشّعراء ، وقد عُنِيَ فيه بتقويم هذا اللَّحن الذي تسرَّبَ إلى اللغة ، وتأثَّرَ النّاسُ به ، وشاع في كلامهم .

ولمّا رأى الحريريّ كثرة وقوعهم في الأغلاط الفاضحة والأوهام الواضحة ، هالَهُ ذلك وأفزَعهُ ، فراحَ يُسجّلُ معظم أشكال اللَّحن وأنواعه ، وأنكرَ ذلك على مستعمليه ، ودعا إلى تصحيح كلّ أنواع اللَّحن والخطأ ، قال في مقدّمة كتابه :(فإنّي رأيْتُ كثيراً ممّن تسنَّموا أسنمة الرّتب ، وتوسَّموا بسمة الأدب ، قد ضاهوا العامّة في بعض ما يفرطُ من كلامهم ، وترْعَفُ به مراعفُ أقلامهم ، ممّا إذا عُثِرَ عليه ، وأُثِرَ عن المعزوّ إليه ، خفض قدر العلية ، ووصم ذا الحلية ، فدعاني الأَنَفُ لنباهة أخطارهم ، والكلف بإطابة أخبارهم إلى أن أدرأ عنهم الشُّبَهَ ، وأُبيّن ما التبسَ عليهم واشتبه ، لألتحق بمن زكّى أكل غرسهِ ، وأحبَّ لأخيه ما يُحبّ لنفسه، فألَّفْتُ هذا الكتاب تبصرة لمن تبصَّرَ ، وتذكرة لمن أراد أن يتذكّر ، وسمَّيْتُهُ " درة الغواص في أوهام الخواصّ" ، وهــا أنا قد أودعتُهُ من النُّخب كلّ لُباب ، ومن النّكت ما لا يوجد منتظماً في كتاب ، هذا إلى ما لمَّعْتُهُ به من النَّوادر اللّائقة بمواضعها ، والحكايات الواقعة في مواقعها)[١] .

فهذا الكتاب من أحسن الكتب تأليفاً ، وأجملها تصنيفاً ، وأعلاها شأواً ، وأعظمها قدراً ، تعقَّبَ فيه الكتاب والشعراء وأساليب العلية من المتأدبين والمنشئين ، ونبّهَ على أخطائهم ، وأشار إلى استعمال الفصيح من الألفاظ ، والمستقيم من الأساليب ، ثم زاد الكتاب جمالاً بالحكايات الأدبية ، ووشى التصويبات بالنوادر المستملحة والطرائف الجميلة والأشعار الرائقة ، ممّا جعل هذا السفر فريداً في الأدب الممتع ، إلى ما اشتمل عليه من الأبحاث الطريفة في اللغة والنحو وعلم الرسم .

وقد ذكرَ الحريريُّ في كتابه "درة الغواص" ثلاثةَ عشرَ ومئتي استعمال ، ممّا يلحَنُ فيه الخواصّ في زمانه من ألفاظ وتعبيرات وأساليب ، وأورد ست مسائل في أخطاء الهجاء عندهم [٢]. ولم يتبع المؤلّف منهجاً خاصّاً في ترتيب كتابه (وإنَّما ساق الموادّ دون ترتيب ، فكان يذكرُ الاستعمالَ الخطأ ، ثمّ يتبعُهُ بإيراد الصَّواب ، وقد عالجَ المسائل وسط هالة من الأدب والأخبار والملح ، فأودعَ كتابَهُ كثيراً من النّخب الطّريفة ، ومن النّكت الظريفة ، والنّوادر الباهرة ، والحكايات والقصص المستملحة ، كما ذكر في مقدّمته ، وقد أغرم بذلك كثيراً ، فجاء مصنَّفُهُ مرصّعاً بآيات الأدب ، موشى بحلي البيان ، ممتعاً للقارئ ، بعيداً عن الملل والسّأم ، قد حلا بعين النّاظر فيه ، كما حفل الكتاب بالشّواهد القرآنية ، والأحاديث ، والأشعار ، والأمثال ، ومأثور القول)[٣] .

وإذا كان ابن قتيبة الدّينوريّ " ت٢٧٦ هـ" قد شكا من ضعف طائفة من الكتّاب كانوا يعملون في الدّواوين ، أو يتقلّدونَ مناصب في الدّولة ، فإنّ الخطيب التبريزيّ "ت٥٠٢هـ" وصفَ طلاب العلم والمشتغلين بتحصيله بضعف الثّقافة اللغويّة والقصور عن فهم الأشعار الفصيحة [٤] . كما لفتَ التَّبريزيَّ انحطاطُ مستوى الثقافة اللغوية في بغداد (لفت الحريريَّ ما شاعَ في لغة الطّبقات المثقفة من أوهام ، فألَّف كتاب درة الغواص ، لينبّه على تلك الأوهام ، ويرشد إلى ما يقابلها من الفصيح ، وإذا كان اللغويّون الذين تقدّموا الحريريّ قد ساءَهم اللَّحنُ الذي شاع في لغة الحديث اليوميّة ، فإنَّ الحريريّ لم يكن يشغلُهُ هذا الضَّرب من اللحن لتفشّيه واستعصاء معالجته ، بل انصرفَ إلى لغة الأدب محاولاً إنقاذها ، والعودة بها إلى ما عرفته عصور النّقاء اللغويّ من الصّحة والصّفاء)[٥] .

ويبدو أنّ الحريريّ فيما أوردَهُ من الاستعمالات التي حكم على أغلبها بالغلط كثيرُ التّشدّد ، إذ كان يُمثّلُ في نظرتهِ للصَّواب اللغويّ نهج اللغويين القدماء الذين يأبَوْنَ الاعتراف بما جدَّ من صيغٍ وأساليبَ لم تُؤثَر عن عصور الاحتجاج ، ولم تأتِ بها النّصوصُ الجاهليّة والإسلاميّة الأولى ، وإذا علمنا أنَّ هؤلاء اللغويين قد وَصمُوا بالخطأ كلّ ما جدَّ في العربيّة بعد منتصف القرن الثّاني ، ونظروا إليه على أنَّهُ مولَّدٌ ، لا يَصحُّ الأخذُ به ، أدركنا أنَّ كثيراً من الصّيغ والأساليب بَقِيَتْ في نظرهم خارج دائرة الفصيح المقبول.

فمن ذلك قولُ الحريريّ :(ويقولونَ : جاءَ القومُ بأجْمَعِهم ، لتوهُّمِهم أنَّهُ " أجْمَع " الذي يُؤكَّدُ به في مثل قولِهم : هو لك أجْمَع ، والاختيارُ أن يقالَ : جاءَ القومُ بأجْمُعِهم ، بضمّ الميم ، لأنَّهُ مجموع "جَمْع" ، فكان على "أفْعُل" ، كما يقالُ : فَرْخ وأفْرُخ ، عَبْد وأعْبُد)[٦] . فالحريريّ يخطّئ هنا قولَهم : جاءَ القومُ بأجْمَعِهم ، لتوهُّمِهم أنَّهُ " أجْمَع " الذي يُؤكَّدُ به .

ولم يرتضِ ابن برّي مقالة الحريريّ ، مُستدلّاً على ذلك بما ورد في مصنّفات اللغة ، إذ قال :(حكى ابن السّكّيت في باب ما يُضَمُّ ويُفْتَحُ بمعنى : جاءَ القومُ بأجمَعِهم ، وأجْمُعِهم ، ولذلك حكاه الجوهريّ ، وغيرُهُ أيضاً ، قالَ أبو عليّ : ليس "أجْمَع" هنا هي التي يؤكّدُ بها ، وإنّما هي لفظةٌ بمعنى الجماعة ، وبذلك على أنّ أجمَعَهُم ليس هو أجْمَع الذي للتّأكيد إضافته للضّمير)[٧].

ويرى الخفاجيّ أنّ مَنْ يظُنُّ أنّ " أجْمَع" لا يدخلُهُ الجارّ ، لأنّ دخولَهُ يخرجه عن التّبعيّة فلا يخفى ضَعفُ مذهبه ، وقد اضمحلّ ادّعاء المنكرين بوجود السّماع ، وبيَّن أنَّ الباء تُزادُ في بعض ألفاظ التَّوكيد كما في نحو : جاءني زيدٌ بنفسهِ وبعينهِ ، فما منعَهُ الحريريّ :(جوَّزَهُ النّحاةُ واللُّغويّون ، وجرى به الاستعمال ، وعلى الأصحّ فهو "أجْمَع" المؤكّدة زيدَتْ فيها الباء لا لفظ آخر ، كما قالَ الرَّضيّ : قد يُضافُ أجْمَع إضافة ظاهرة ، فيُؤكَّد به ، لكن بباء زائدة ، نحو : جاءني القومُ بأجْمَعِهم)[٨].

أقولُ : ما ذكرَهُ ابن برّي والخفاجيّ صحيح ، لأنّ أهلَ اللغة ذكروا ما منعَهُ الحريريّ ، ونصّوا على وجودِه في اللغة ، قالَ ابن السّكّيت في باب ما يُضَمُّ ويُفْتَحُ بمعنى واحد :(وجاءَ القومُ بأجْمَعِهم ، وأجْمُعِهم)[٩] ، وجاء في أدب الكاتب :(وجاءَ القومُ بأجْمُعِهم ، وأجْمَعِهم)[١٠] ، وفي الصحاح :(ويُقالُ : جاءَ القومُ بأجْمَعِهم ، وأجْمُعِهم)[١١] ، وفي المحكم : (وجاءوا بأجْمَعِهم ، وأجْمُعِهم ، أي جُمْعِهم)[١٢] ، وفي المصباح : (وجاءَوا بأجْمَعِهم ، بفتح الميم ، وقد تُضمّ ، حكاه ابن السّكّيت)[١٣] ، وفي القاموس :(وجاءُوا بأجْمَعِهم ، وتُضَمُّ)[١٤] ، وفي التاج :(يُقالُ : جاءُوا بأجْمَعِهم ، وتُضَمُّ الميم ، كما تقولُ : جاءُوا بأكْلُبِهم ، جمع كَلْب ، أي كُلّهم)[١٥] .

وأنكر الحريريّ جمع الأرض على أرَاضٍ ، فقال :(ويقولونَ في جمع أرْض : أرَاضٍ ، فيُخطِئونَ فيه ، لأنَّ الأرضَ ثلاثيّة، والثّلاثيّ لا يجمع على أفاعِل ، والصَّوابُ أن يقالَ في جمعها : أرَضُونَ بفتح الرَّاء، وذلك أنّ الهاء مقدّرة في أرض، فكان أصلها : أرْضَة ، وإن لم ينطق بها ، ولأجل تقدير هذه الهاء جُمِعَتْ بالواو والنّون على وجه التّعويض لها عمّا حُذِفَ منها ، كما قيل في جمع عِضَة : عِضُوْنَ)[١٦] .

ووافقَهُ في هذا ابن الجوزيّ ، فقال: (وتقولُ : هذهِ الأرَضُونَ سبعٌ ، بفتح الرَّاء ، والعامّةُ تسكّنُها ، منهم مَنْ يجمعُ الأرضَ على أراضٍ ، وهو غلط ، لأنَّ الأرض ثلاثيّة ، والثّلاثيّ لا يجمع على أفاعِل)[١٧] .

ولم يرتضِ ابن بري مقالة الحريريّ، لأنّ الجمع الذي أنكرَهُ ذكرَهُ أهلُ اللغة ، إذ قال :(حكى أبو سعيد السّيرافيّ أنَّهُ يقالُ : أرْضٌ وأرَاضٍ ، وأهْلٌ وأهالٍ ، كما قالوا : ليلة ولياليٍ ، كأنَّ الواحد ليلاة وأرْضاة ، وزعمَ أنَّهُ كذا في كتاب سيبويه في أصحّ الروايتين ، وإنَّما قُلتُ في أصحّ الرّوايتين ، لأنّهُ روى في الكتاب آهال وآراض على وزن "أفْعال")[١٨] .

وتعقّبَ ابن بري كلام الجوهريّ بقوله : (وذكرَ في هذا الفصل قال : وزَعَمَ أَبُو الخَطّاب أَنَّهُم يقولُون : أَرْضٌ و" آرَاضٌ " كما قالُوا أَهْلٌ وآهَالٌ ، قال الشيخ"رحمه الله" : الصَّحِيحُ عِنْد المُحَقِّقين فيما حُكِيَ عن أَبِي الخَطَّاب أَرْضٌ وأَرَاضٍ وأَهْلٌ وأهَالٍ ، كأَنَّهُ جمع أَرْضَاةٍ وأَهْلاةٍ كما قَالُوا : لَيْلَةٌ ولَيَالٍ ، كأَنَّهُ جَمْعُ لَيْلاةٍ)[١٩] .

أقولُ : وهمَ الحريريّ في هذه المسألة في موضعين ، الأول : قولُهُ " الأرضَ ثلاثيّة ، والثّلاثيّ لا يجمع على أفاعِل" ، وليس كذلك لأنّ الأرض إذا جمعت على "الأراضي" سيكون وزنها " فَعَالي" لا "أفاعل" ، لأنّ همزتها أصليّة ، وهو أقَرَّ بأصالة الهمزة فيها ، لأنّهُ قال : إنّها ثلاثية على وزن "فَعْل"، فكيف يكون الجمع على وزن "أفاعل" ؟

والثّاني : أنّهُ أنكرَ جمعاً مشهوراً لكلمة "أرْض" ، وهذا يدلّ على قصور سماعه ، وقلّة اطّلاعهِ ، ففي القاموس :(الأَرْضُ مُؤَنَّثَةً : اسم جنس ، أو جمع بلا واحد ، لم يُسْمَعْ أَرْضَة ، ج : أَرْضَاتٌ ، وأُرُوْضٌ ، وأَرَضُوْنَ ، وآراضٌ ، والأراضي غير قياسيّ)[٢٠] ، وفي المصباح : (الْأَرْضُ مُؤَنَّثَةٌ ، وَالْجَمْعُ أَرَضُونٍ بِفَتْحِ الرَّاءِ ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ : وَسَمِعْت الْعَرَبَ تَقُولُ فِي جَمْعِ الْأَرْضِ : الْأَرَاضِي ، وَالْأُرُوضُ ، مِثْلُ فُلُوسٍ ، وَجَمْعُ فَعْلٍ : فَعَالِي ، فِي أَرْضٍ وَأَرَاضٍ وَأَهْلٍ وَأَهَالٍ وَلَيْلٍ وَلَيَالٍ ، بِزِيَادَةِ الْيَاءِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ)[٢١] .

نقولُ : الأراضِي جمعُ واحدٍ متروك ، مثل ليالٍ وأهالٍ ، فكأنّهُ جمع " أرْضاة" ، كما أنّ "ليالٍ" جمع "ليلاة" ، وهو جمع شائع ، لكنّهُ على غير قياس ، (والأراضي على غير قياس ، وأرَضُون بفتح الرّاء ، على خلاف القياس أيضاً ، لأنّهُ مع تغيير مفرده لا يعقل ، ومثْلُهُ لا يُجمعُ هذا الجمع)[٢٢] ، وبهذا عُلِم الجواب عن أوهام الحريريّ.

وأنكر ذلك الحريريّ قولَهم : أزِفَ وقتُ الصَّلاةِ ، إشارةً إلى تضايُقهِ ومشارفة تصرّمهِ، فيُحرّفونَهُ في وضعهِ ، فقال : (ويقولُونَ: أزِفَ وقتُ الصَّلاةِ ، إشارةً إلى تضايُقهِ ومشارفة تصرّمهِ، فيُحرّفونَهُ في وضعهِ، ويعكسونَ حقيقة المعنى في وضعهِ، لأنّ العربَ تقولُ: أزِفَ الشَّيءُ بمعنى دَنَا واقترَبَ، لا بمعنى حضَرَ ووقَعَ)[٢٣] . وتابعهُ في ذلك ابن الجوزي، فقال: (وتقولُ: قد أزِفَ الوقتُ ، أي قرُبَ... والعامّةُ تجعلُ «أزِفَ «بمعنى حضَرَ ووقعَ)[٢٤] .

أقولُ: جاءَ في مفردات الرّاغب: (**قالَ تعالَى: "أزِفَتِ الآزِفةُ"**[٢٥] ، أي دَنَت القيامةُ ، وأزِفَ وأفِدَ يتقاربانِ ، لكنّ "أزِفَ" يُقالُ اعتباراً بضيق وقتِها ، ويُقالُ : أزِفَ الشُّخوصُ ، والأزَفُ : ضيق الوقت، وسُمّيَتْ به لقرب كونِها، وعلى ذلك عُبِّرَ عنها بالسّاعة ، وقِيلَ: **"أتَى أمرُ اللهِ"**[٢٦] ، فعُبّر عنها بالماضي ، لقربِها وضيق وقتها)[٢٧] .

على أنّ ابن بري أجاز ما أنكرَهُ الحريريّ ، فقال:(قولُهُ : أزفَ وقتُ الصّلاة ، إشارة إلى تضايقهِ ومشارفة تصرُّمهِ ، كلام صحيح ، ألا ترى أنّ زمان السّاعة الأولى إذا قرب من الساعة الثانية ، فقد أشرف زمانها على التصرّم ، ثم قال بعد هذا : إنّ "أزف" بمعنى "دنا واقترب" ، لا بمعنى "حضر ووقع" ، وهذا نقضُ ما قدَّمَهُ ، ولم يذهب إلى هذا أحد ، إنّما يذهبون إلى تضايق زمان الصّلاة ومشارفة تصرُّمهِ ، إذا قرب زمان السّاعة الأولى من السّاعة الثّانية ، فقد أشرف على التصرّم ، وكلّما ازداد قرباً منه كان إشرافُهُ على التّصرُّم أزيد)[٢٨] .

وقال الدكتور عبد العزيز مطر: (هناك نوع من المجاورة الزّمنيّة يصلح أن يكون من علاقات المجاز المرسل ، كقول عامة بغداد : أزِفَ الوقتُ ، أي حضَر ووقعَ ، بدل أزِفَ ، أي قرُبَ ، لأنّ قربَهُ يؤذن بوقوعهِ ، وربّما عُدَّ هذا مبالغةً كأن الوقت القريب أصبح واقعاً لإثارة الاهتمام والاستعداد)[٢٩] ، وكلامُهُ هذا مستقيم ، والدليلُ على ذلك ما نصَّ عليه ابن القوطية في أفعاله: (وأزِفَ الشَّيءُ أَزفاً وأُزُوفاً: حضَرَ وقَرُبَ)[٣٠] ، وفي شرح درة الغواص للخفاجي: (وعلى كلّ حال يقتضي صحّة ما ادّعاهُ خطأ ، وبابُ التّجويز والتّقدير واسع ، فيجوزُ أن يقدّر «أزف» خروج الوقت على أنّ للصّلاة وقت فضيلة وغيره ، وإذا أريدَ الثّاني بجعل الإضافة عهديّة لا يبقى لما توهّمَهُ أثرٌ)[٣١] .

وبذا يصحُّ قولُهم : : أزفَ وقتُ الصّلاة ، إشارة إلى تضايقه ومشارفة تصرُّمهِ ، خلافاً للحريري ، جاء في الأساس :(أزِفَ الرَّحيلُ : دنا وعَجِلَ ... ومن المجاز: في عَيْشِهِ أزَفٌ ، أي ضيقٌ ، كما يقالُ : أمرُهُ قريب ومتقارب)[٣٢] ، وظاهرُهُ أنَّهُ استُعْمِلَ في الضّيق مجازاً ، وبابُ التقدير والتَّجويز واسع ، فيجوزُ أن يُقدَّر «أزف» خروج الوقت على أنّ للصّلاة وقت فضيلة وغيره ، وإذا أريدَ الثّاني بجعل الإضافة عهديّة لا يبقى لما توهّمَهُ الحريري أثرٌ.

وعدَّ الحريريّ " تنوَّقَ" دون"تأنَّقَ" في الفصاحة ، إذ قال :(ويقولونَ : تنوَّقَ في الشَّيء ، والأفصحُ أن يقالَ : تـأنَّقَ ، كما رُوِيَ للمنصور رحمه الله :

تَأنَّقْتُ في الإحسانِ لم آلُ جاهداً إلى ابن أبي ليلى ، فصيَّرَهُ دَمّا)[٣٣]

وأردف :(واشتقاقُ هذه اللفظة من الأنق ، وهو الإعجابُ بالشَّيء ، ومن أمثالِهم : ليس المتعلِّقُ كالمُتأنّق ، أي ليس القانعُ بالعُلْقة ، وهي البلغة ، كالذي يطلبُ النّقاوة والغاية)[٣٤] .

ولم يرتضِ ابن بري مقالة الحريري ، لأنَّ " تأنَّقَ في الشَّيء وتنوَّقَ " كلاهما مسموع ، فردَّ عليه قائلاً :(يقالُ : تـأنَّقَ في الشَّيء ، وتنوَّقَ ، وكلاهما مسموع ، فـ"تأنَّقَ" مأخوذ من الأنق ، وهو الإعجاب بالشَّيء ، و"تنوَّق" مأخوذ من النِّيقة ، ومنه قولُهم : رجلٌ نوَّاق ، إذا كان حسن الإصلاح للشَّيء)[٣٥] . ويرى علي بن حمزة أن قولهم : "تنوَّقَ" أفصح من "تـأنَّقَ" ، لأنَّ الوجهَ أن يقالَ : تنَوَّقَ في الشَّيء من النِّيقة ، وأمّا "تأنَّقَ" فهو من الأنق ، وهو الإعجابُ بالشَّيء ، فقال:(ولم تتـأنَّقْ فيه ، والوجهُ : ولمْ تتنوَّقْ فيه من النّيقة ، فأمّا "تتأنَّقَ" فمن الأنَق ، تقولُ : تأنَّقْتُ في الشَّيء إذا سُرِرْتَ به وأعجبكَ حسنُهُ)[٣٦]. وفي هذا ردٌّ لقول الحريريّ " ويقولونَ : تنوَّقَ في الشَّيء ، والأفصحُ أن يقالَ : تأنَّقَ" ، فلا وجهَ لجعل "تأنَّقَ" هو الأفصح على هذا النحو من الإطلاق ، لأنّ أصحاب المعجمات ذكروهما بمعنى واحد، ولم يختاروا واحداً منهما دون الآخر، ففي المحكم: (تنوَّقَ في أمورِهِ : تجوَّدَ وبالغ)[٣٧] ، وقال في "أنق" :(تأنَّقَ في أمورهِ : تجوَّدَ ، وجاء فيها بالعجب)[٣٨] ، وفي القاموس :(وتأنَّقَ فيه : عَمِلَهُ بالإتقان والحكمة ، كتَنَوَّقَ)[٣٩] ، وفي التاج:(وتأنَّقَ فيه : عَمِلَهُ بالإتقان والحكمة ، وقيلَ : إذا تجوَّدَ وجاء فيه بالعجب ، كتَنَوَّقَ من النِّيقة)[٤٠] .

يستبينُ ممّا تقدَّم تقاربُ هذين البناءين في الدّلالة ، فيصحُّ لنا أن نقول: تأنَّقَ فلانٌ في الشَّيء، وتنوَّقَ فلانٌ في الشَّيء، وكلاهما مسموع ، ويمكن لنا استعمال أحدهما ليؤدّي المعنى الذي يؤدّيه الآخر، وإن كان على وجه المجاز ، وانظر إلى قول ابن فارس في "نوق" من معجم مقاييس اللغة : (وقولُهم : تنوَّقَ في الأمرِ ، إذا بالغَ فيه ، فعندنا أنّهُ منه ، وهم يشبّهون الشَّيءَ بما يستحسنونَهُ ، وكأنَّ تنوَّقَ مقيسٌ على اسم النّاقة، وهي عندهم من أحسن أموالهم، ومن قالَ: "تنوَّقَ" خطأٌ ، فقد غَلِطَ)[٤١] .

والمختارُ عند الحريري أن يقال : فلانٌ يستحقُّ التكرمة ، وهو أهلٌ للمكرُمة ، ولا يقالُ : فلانٌ يستأهلُ ، ولا هو مستأهلٌ ، لعدم سماع هاتين اللفظتين في كلام العرب، إذ قال :(ويقولونَ : فلانٌ يستأهِلُ الإكرامَ ، وهو مستأهلٌ للإنعام ، ولم تُسْمَعْ هاتانِ اللفظتانِ في كلام العرب، ولا صوَّبَهما أحد من أعلام الأدب ، ووجهُ الكلام أن يقال : فلانٌ يستحقُّ التَّكْرِمة ، وهو أهلٌ للمكرُمة)[٤٢] ، وهو في هذا متابعٌ للمازني الذي يقولُ : (لا يجوزُ أن تقولَ : أنت مُستأهلٌ هذا الأمر ، ولا أنت مستأهلٌ لهذا الأمر ، لأنَّك إنّما تُريد : أنت مستوجِبٌ لهذا الأمر، ولا يدلُّ "مُستأهلٌ" على ما أردْتَ ، وإنّما معنى هذا الكلام : أنت تطلبُ أن تكونَ من أهلِ هذا المعنى ، ولم تُرِدْ ذلك ، ولكن تقولُ : أنت أهلٌ لهذا الأمر)[٤٣] ، وابن قتيبة في قوله :(ويقولونَ : فلانٌ مُستأهلٌ لكذا ، وهو خطأ ، إنّما يقالُ : فلانٌ أهلٌ لكذا ، وأمّا المُستأهلُ فهو الذي يأخذُ الإهالة)[٤٤] .

ووافقه ابن الجوزي في قوله :(وتقولُ : فلانٌ أهلٌ لكذا ، **قال اللهُ تعالى : "هو أهْلُ التَّقْوَى ، وأهْلُ المَغْفِرة"**[٤٥] ، والعامّةُ تقولُ : مستأهلٌ لكذا ، وهو غلطٌ ، إنّما المُستأهلُ مُتَّخذُ الإهالة ، وهي ما يُؤتَدَمُ به من السّمن والودك)[٤٦] .

على أنّ الأزهريّ أجاز ما خطَّأهُ الحريري ، لأنّهُ سمعه من الأعراب ، إذ قال :(وخطَّأَ بعضُ النّاس قولَ القائلِ : فلانٌ يستأهِلُ أن يُكْرَمَ ، بمعنى يَستحقُّ الكرامةَ ، وقالَ : لا يكونُ الاستئهالُ إلّا من الإهالةِ ، وأجازَ ذلك كثيرٌ من أهل الأدب ، وأمّا فلا أُنكرُهُ ، ولا أخطِّئُ من قالَهُ ، لأنّي سَمِعْتُهُ ، وقد سَمِعْتُ أعرابيّاً فصيحاً من بني أسد يقولُ لرجلٍ أوليَ كرامةً : أنتَ تستأهِلُ ما أُوليتَ ، وذلك بحضرةِ جماعة من الأعراب ، فما أنكروا قولَهُ)[٤٧] ، وجاء في الأساس : (وفلانٌ أهلٌ لكذا ، وقد استأهلَ لذلك، وهو مستأهلٌ له، سمِعْتُ أهلَ الحجاز يستعملونَهُ استعمالاً واسعاً)[٤٨] ، وفي المصباح (والإهالةُ بالكسر : الوَدَكُ المُذابُ، واستأهلَها: أكملَها ، ويقالُ : استأهَلَ بمعنى استحقَّ)[٤٩] .

وبحث ذلك الأستاذ محمد العدنانيّ ، فأجاز قولهم : فلانٌ مستأهلٌ لكذا ، وفلانٌ يستأهِلُ أن يُكْرَمَ ، وذكر أقوال أصحاب اللغة في ذلك ، إذ قال : (ويُخَطِّئونَ مَنْ يقولُ : فلانٌ يستأهِلُ الاحترامَ ، أي يستحقُّهُ ، ويقولونَ : إنّ الصَّوابَ هو : فلانٌ أهلٌ للاحترام ، اعتماداً على : الصحاح الذي قال : فلانٌ أهلٌ لكذا ، ولا تقلْ : مُستأهِلٌ ، والعامّةُ تقولُهُ ، ثمّ قول الحريريّ في درة الغواص : "ويقولونَ : فلانٌ يستأهِلُ الإكرامَ ، وهو مستأهلٌ للإنعام ، ولم تُسْمَعْ هاتانِ اللفظتانِ في كلام العرب ، ولا صوَّبَهما أحد من أهل الأدب ، ووجهُ الكلام أن يقال : فلانٌ يستحقُّ التَّكْرِمة ، وهو أهلٌ للمكرُمة" ... ولكنّ الأزهريّ أجاز لنا أن نقولَ : فلانٌ يستأهلُ أن يُكْرَمَ أو يُهانَ ، ثم قال الزمخشريُّ : "استأهلَ فلانٌ لذلك ، وهو مستأهلٌ له ، سمِعْتُ أهلَ الحجاز يستعملونَهُ استعمالاً واسعاً" ، ثمّ أجاز الصّغاني استعمال "استأهلَ" بمعنى "استحقّ" ... قال ابن بريّ ذكر أبو القاسم الزجاجيّ في أماليه لأبي الهيثم خالد الكاتب ، يخاطبُ إبراهيم بن المهدي لمّا بويع بالخلافة : كنْ أنت للرحمةِ مُستأهلاً إنْ لم أكُنْ منك بُمستأهلِ .. ثم أيَّدَ هؤلاءِ كلُّ من المدّ والمتن والوسيط والمعجم الكبير، لذا يجوزُ لنا أن نقولَ : أنت أهلٌ للاحترام ، أو تستأهِلُ الاحترام)[٥٠].

والمختارُ عند الحريري أن يقالَ : أعطاهُ البُشارةَ بالضّم ، لأنّ البِشارة بكسر الباء ما بُشِّرْتَ به ، وبضمّها حقّ ما يُعطَى عليها ، إذ قال : (ويقولونَ : أعطاهُ البِشارةَ ، والصّوابُ فيه ضمّ الباء ، لأنّ البِشارة بكسر الباء ما بُشِّرْتَ به ، وبضمّها حقّ ما يُعطَى عليها ، فأمَّا البَشارةُ بفتح الباء ، فإنّها الجمالُ ، ومنه قولُهم : فلانٌ بشيرُ الوجه ، أي حسَنُهُ)[٥١] ، وتابعَهُ في ذلك الصّفدي في قوله :(ويقولونَ : أعطاهُ البِشارةَ ، والصّوابُ فيه ضمّ الباء ، لأنّ البِشارة بكسر الباء ما بُشِّرْتَ به ، وبضمّها حقّ ما تُعطَى عليها)[٥٢] .

على أنّ اللغويين ذكروا البشارة بالكسر والضّم لما يُعطاهُ المُبشِّرُ بالأمر، خلافاً للحريري، ففي إصلاح المنطق: (الكسائيّ : يقال هي البِشارةُ والبُشارةُ)[٥٣] ، وفي المصباح : (ويكونُ البَشيرُ في الخير أكثر من الشّر ، والبُشْرى فُعْلى من ذلك ، والبشارةُ أيضاً بكسر الباء ، والضّم لغةٌ ، وإذا أطلقت اختصَّت بالخير)[٥٤] ، وفي تهذيب الخواص لابن منظور:(قُلْتُ : في كتب اللغة البِشارةُ أيضاً ما يُعطاهُ المُبشِّرُ بالأمر)[٥٥] ، وفي كتاب التنبيه على غلط الجاهل والنبيه :(ومنها البَشارةُ هي بالفتح بمعنى الجمال، والاسمُ من البُشرى "البِشارة" بكسر الباء وضمِّها لا غير، والنّاسُ يفتحونَ الباء في الاسم من البُشرى ، وهماً منهم ولحناً)[٥٦] ، وفي القاموس : (والبِشارةُ الاسمُ منه ، كالبُشْرَى ، وما يُعطاهُ المُبَشِّرُ ، ويُضمُّ فيهما)[٥٧] ، وفي التاج : (والبِشارةُ : اسم ما يُعطاهُ المُبشِّر بالأمر ، ويُضمُّ فيهما)[٥٨] .

أقولُ : جاء " بُشارة وبِشارة " متفقينِ في الاشتقاق والدَّلالة والاستعمال ، يدلّانِ على ما يُعطاهُ المُبَشِرُ بالأمر ، قال ابن بري :(الذي حكاهُ ابن السّكيت والكسائيّ وغيرهما من أهل اللغة أنّ البُشارةَ والبِشارةَ بمعنى ، وذهب بعضُهم أنّ البُشارةَ بضم الباء لا غير ، وعليه اعتمد الحريريّ)[٥٩] ، وقال ابن الحنبلي :(أقولُ : منعُ كسر الباء في قولهم " أعطاهُ البشارة " ممنوعٌ ، لأنّها فيه اسمٌ ما يُعطاهُ المُبَشِّرُ ، وقد حكى فيه صاحبُ القاموس بالكسر والضّمّ كليهما ، وفاقاً للكسائيّ وابن السّكيت ، وغيرهما من أهل اللغة ، إذ حكوهما فيه أيضاً)[٦٠] .

يرى الحريريّ أنّ " البَهيم " هو اللّونُ الخالص الذي لا يخالطُهُ لونٌ آخر ، ولا يمتزجُ به شيةٌ غير شيتهِ ، وزعم أنّ نعتهم الأسود فقط بالبهيم وهمٌ ، إذ قال :(ومن هذا النَّمط أيضاً توهُّمُهم أنّ "البهيم" نعت يختصّ بالأسود ، لاستماعهم : ليل بهيم ، وليس كذلك ، بل البهيم اللّون الخالص الذي لا يخالطُهُ لون آخر ، ولا يمتزجُ به شيةٌ غير شيتهِ ، ولذلك لم يقولوا للّيل المقمر : ليل بهيم ، لاختلاط ضوء القمر به ، فعلى مقتضى هذا الكلام يجوز أن يقالَ : أبيضُ بهيمٌ ، وأشقرُ بهيمٌ ، وجاء في الآثار : يُحشَرُ النَّاسُ يومَ القيامة حفاةً عراةً بُهْماً ، أي على صفة واحدة من صحة الأجساد ، والسّلامة من الآفات ، ليتمّ لهم بذلك خلود الأبد والبقاء السّرمد)[٦١] ، وهو في هذا الرأي متابع لابن السّكيت الذي يقول:(وتقولُ : هذا فرَسٌ جوادٌ بهيمٌ ، وهذه فرَسٌ جوادٌ بهيمٌ وهو الذي لا يخلطُ لونَهُ شيءٌ سوى لونهِ)[٦٢] ، والجوهريّ الذي يقول :(وهذا فرَسٌ بهيمٌ ، وهذه فرَسٌ بهيمٌ ، أي مُصْمَتٌ، وهو الذي لا يخلطُ لونَهُ شيءٌ سوى لونهِ ، والجمعُ بُهُمٌ ، مثل رغِيف ورُغُف)[٦٣] .

على أنّ أصحاب اللغة ذكروا أنّ " البهيم " هو الأسود ، خلافاً للحريري ، وهذا يدلُّ على الوهم الكبير الذي وقع فيه ، ففي المحكم لابن سيده :(وقيلَ : البَهيمُ : الأسود ، والبَهيمُ من الخيل : الذي لا شيةَ فيه ، الذّكرُ والأنثى في ذلك سواءٌ ، والبَهيمُ من النعاج : السّوداءُ التي لا بياضَ فيها)[٦٤] ، وفي القاموس : (والبَهِيمُ : الأسودُ ، وفرسٌ لبني كلاب بن ربيعة ، وما لا شيةَ فيه من الخيل للذّكر والأنثى)[٦٥] وفي التاج : (والبَهِيمُ ، كأَمِيرٍ : الأسودُ ، جمعُهُ بُهُمٌ ، كرغيفٍ ورُغُف ، ويُرْوَى حديثُ الإيمان والقدر: " والحُفاة العراة رِعاء الإبل البُهْم " على نعت الرّعاء ، وهم السُّود)[٦٦] .

وتعقَّبَ الخفاجيّ مقالة الحريريّ ، وبيَّن أنّ لفظة "البَهِيمُ " ذكرها أصحاب اللغة بمعنى "الأسودُ" خلافاً لما رآه الحريري ، فقال :(وهذا أيضاً قولٌ لبعض أهل اللغة ، وخصَّهُ بعضُهم بالأسود ، وفي القاموس وغيره : البهيمُ : الأسود ، وبه جرى الاستعمال ، فليس ما أنكرَهُ بمُنْكَر)[٦٧] .

وعدَّ الحريريّ تكرير "بين" مضافةً إلى الاسم الظاهر ، خطأً ، فقال : (ويَقُولونَ : المالُ بينَ زيدٍ وبَيْنَ عمرٍو ، بتكرير لفظة "بَيْنَ" ، فَيُوهَمُوْن فيه ، والصّوابُ أن يقال : بينَ زيدٍ وعمرٍو ، كما قالَ سبحانَهُ **" مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ"**[٦٨] ، والعِلَّةُ فيه أنّ لفظة "بَيْنَ" تقتضي الاشتراك ، فلا تدخل إلّا على مثنّى أو مجموع ، كقولك المالُ بينهما ، والدَّارُ بين الإخوة)[٦٩] . وتبِعَهُ في هذا الصّفديّ ، فقال: (ويَقُولونَ : المالُ بينَ زيدٍ وبَيْنَ عمرٍو ، بتكرير لفظة "بَيْنَ" ، فَيُوهَمُوْن فيه ، والصّوابُ أن يقال : بينَ زيدٍ وعمرٍو ، كما قالَ تعالى **" مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ"**[٧٠] ، والعِلَّةُ فيه أنّ لفظة "بَيْنَ" تقتضي الاشتراك ، فلا تدخل إلّا على مثنّى أو مجموع ، كقولك المالُ بينهما ، والدَّارُ بين الإخوة)[٧١] .

ولم يرتضِ ابن برّي ما ذكرَهُ الرّجلانِ ، لأنَّ إعادة "بينَ" في هذه المواطن جائزة على جهة التَّأكيد ، كقولهِ تعالى **"وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ "**[٧٢] ، فأعاد "لا" الثّانية توكيداً (فعلِمْتَ بهذا أنَّ إعادة "بَيْنَ" لا تُفسِدُ المعنى كما ذكر، ولو فسد المعنى بإعادة "بين" في قولك "المالُ بينَ زيدٍ وعمرٍو" لفسدَ المعنى في قولك : المالُ بيني وبين عمرٍو ، لأنَّهُ لا فرق بين الاسم المضمر والمظهر في ذلك)[٧٣] .

وجاء في الحديث النبويّ الشَّريف :(فإن الْمُؤْمِنِين بَيْنَ مَخَافَتَيْنِ ، بَيْنَ أَجَلٍ قَدْ مَضَى لَا يَدْرِي مَا صنع اللَّهُ فِيهِ ، وَ بَيْنَ أَجَلٍ قَدْ بَقِيَ لا يدري كيف الله بصانع)[٧٤] ، وقال الأمام عليّ "رض" : (وهذه أُخرى قَدْ فعلْتُمُوها ، حتَّى خُلْتُمْ بينَ النَّاس وبينَ الماءِ)[٧٥] ، وقال عمرو بن العاصّ :(خَلِّ بينَ القومِ وبينَ الماءِ)[٧٦] . وهل الحريريّ أكثرُ علماً بصياغة الكلام من النبيّ والإمام عليّ "رض" ؟.

وقد كرَّر سيبويه "بينَ" في مواضع كثيرة مضافةً إلى الاسم الظاهر ، فمن ذلك قولُهُ :(ومن العربِ ناسٌ يُدْخِلونَ بين ألف الاستفهام وبينَ الهمزةِ ألفاً إذا التقتا)[٧٧] ، ومنه قولُهُ :(لا يجوزُ أن تفصل بين الفعلِ وبينَ ما ينصبُهُ بحشوٍ كراهيةَ أن يُشبّهوه بما يعمل في الاسم)[٧٨] ، ومنه قولُهُ :(إذا فصلْتَ بين كم وبين الاسم بشيء ، استغنَى عليه السّكوت أو لم يستغنِ ، فاحملْهُ على لغة الذين يجعلونَها بمنزلة اسم منوّن)[٧٩] ، وجاء في المقتضب :(فإنْ فصَلْتَ بينَ ما في الصّلة وبينَ ما تُبدِلُهُ منها لم يَجُزْ)[٨٠] ، وجاء فيه أيضاً : (فإنْ جعلْتَهُ بينَ شيءٍ من هذا وبينَ صِلَتِهِ ، لم يَجُزْ أنْ تفصِلَ بينَ الصّلةِ والموصول)[٨١] ، وجاء فيه أيضاً (ولو قُلْتَ : رأيْتُ المُعطى أخاك الشّاتِمَهُ درهماً زيدٌ ، لم يَجُزْ ، لأنَّكَ فصَلْتَ بينَ زيدٍ وبينَ شاتِمِهِ ، وقُلْتَ " درهماً " بعد الشّاتمه)[٨٢] .

وقالَ امرؤ القيس: **قَعُدْتُ له وصُحْبَتي بَيْنَ حامرٍ وبينَ إكامٍ بُعْدَ ما مُتَأَمَّلِ** [٨٣]

إنّ ورود " بينَ" مكرّرة مع العطف، وهي مضافة إلى الاسم الظّاهر في هذا القدر من الشّواهد المعتبرة ، وفي كلام علماء اللغة الكبار ، لَيُبْعِدُهُ من شبهة الضّعف، وينفي عنه معرَّة الخطأ التي ادّعاها الحريريّ .

وأنكر الدكتور خليل بنيان الحسون على الحريريّ عدم استثنائهِ شيئاً من ذلك ، وعدم تقييدهِ المنع بقيد ، لأنّ تكرير"بين" يكونُ لازماً في بعض المواضع ، وقد فَهِمَ من جاء بعد الحريريّ إلى زماننا هذا أنّ تكريرها إذا أُضيفَتْ إلى الاسم الظّاهر لا يجوز مطلقاً (وهذا وهمٌ آخر يلزمُ التّنبيهُ عليه ، إذ يجبُ تكريرُها إذا طال الفصلُ مضافةً إلى الاسم الظّاهر ، وما يعطفُ عليها إذا تخلّل الكلام عطف قبل العطف عليها ، كما في قولنا : لَسْنا نرى ما يحولُ دونَ التَّوفيقِ بين هذا المذهب الذي تأيَّدَ بما قُدِّمَ له من الدّلائل والشَّواهد التي تحملُ على قبوله وإقرارهِ وبينَ ما ذهبَ إليه الآخرونَ بالحجج التي استدلّوا بها ، ففي مثل هذا السياق يكونُ تكريرُ "بين" لازماً لتحديد الجانب الآخر)[٨٤] .

بَيْنَا زيدٌ قامَ إذْ جاءَ عمرٌو ، و بَيْنَا زيدٌ قامَ جاءَ عمرٌو :

وممّا عدَّهُ الحريريّ من أوهام الخواصّ قولُهم : بَيْنَا زيدٌ قامَ إذْ جاء عمرٌو ، إذ قال : (ويقولونَ : بَيْنَا زيدٌ قامَ إذْ جاء عمرٌو ، فيتلقَّوْنَ "بينا" بـــ"إذ" ، والمسموعُ عن العرب : بينا زيدٌ قامَ جاء عمرٌو ، بلا "إذ" لأنّ المعنى فيه : بينَ أثناء الزَّمان جاء عمرٌو)[٨٥] ، ووافقَهُ في هذا ابن الجوزيّ ، فقال :(وتقولُ : بينا أنا جلسٌ جاء عمرٌو ، والعامّةُ تقول : بينا أنا جالسٌ إذ جاء عمرٌو ، وليس لخول "إذ" ها هنا معنى)[٨٦] .

أقولُ : "بينا" ظرف زمانٍ بمعنى المفاجأة ، يُضافُ إلى جُمَلٍ من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل ، وهو يحتاجُ إلى جواب يُتمّمُ معناه ، تقولُ : بينا أنا جالسٌ جاءَ عمرٌو ، وقد يقع "إذ" في الجواب ، وهو كلام عربيّ فصيح ، خلافاً لما رآهُ الحريريّ ، جاء في نهج البلاغة : (فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ عَلَى جَنَاحِ مِنْ فِرَاقِ اَلدُّنْيَا وَتَرْكِ اَلْأَحِبَّةِ إِذْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ مِنْ غُصَصِهِ ، فَتَحَيَّرَتْ نَوَافِذُ فِطْنَتِهِ ، وَيَبِسَتْ رُطُوبَةُ لِسَانِهِ)[٨٧] ، وجاء فيه أيضاً : (فَبَيْنَا هُوَ يَضْحَكُ إِلَى اَلدُّنْيَا وَتَضْحَكُ إِلَيْهِ ، فِي ظِلِّ عَيْشٍ غَفُولٍ إِذْ وَطِئَ اَلدَّهْرُ بِهِ حَسَكَهُ ، وَنَقَضَتِ اَلْأَيَّامُ قُوَاهُ ، وَنَظَرَتْ إِلَيْهِ اَلْحُتُوفُ مِنْ كَثَبٍ ، فَخَالَطَهُ بَثٌّ لاَ يَعْرِفُهُ ، وَنَجِيُّ هَمٍّ مَا كَانَ يَجِدُهُ)[٨٨] ، وأورَدَ ابن الشَّجريّ في سياق كلامهِ على قتل المنذر بن ماء السّماء الشّاعر عبيد بن الأبرص خبراً استعمل فيه "إذ" بعد "بينا" ، إذ قال:(وكانَ له يومٌ في السّنةِ يذبحُ فيه أوَّل من يلقاهُ ، فبينا هو يسيرُ إذ أشرفَ له عَبِيد ، فقال لرجلٍ ممّنْ كان معه : مَنْ هذا الشَّقِيُّ ؟ فقالَ : هذا عَبِيدُ بن الأبرص ، فأُتِيَ به)[٨٩] ، وجاء في البيان والتبيين :(وُهَيْب بن الورد قالَ : بينا أنا أدُوْرُ في السُّوق إذ أخذَ آخِذٌ بقَفايَ)[٩٠] ، وجاء فيه أيضاً : (كانَ رجلٌ يبلُغُهُ كلامُ الحسن البصريّ ، فبينا الرّجلُ يطوفُ بالبيتِ إذ سَمِعَ رجلاً يقولُ : عجباً لقومٍ أُمِروا بالزَّاد ، ونُودِيَ فيهم بالرَّحيلِ ، وحُبِسَ أوَّلُهم على آخرِهم ، فليتَ شعري ما الذي ينتظرونَ ، قالَ : فقلتُ في نفسي : هذا الحسنُ)[٩١] .

وهذا يدلُّ على استعمال " إذ " بعد "بينا" بكثرة في كلامهم ، خلافاً لمقولة الحريريّ "المسموعُ عن العرب : بينا زيدٌ قامَ جاء عمرٌو ، بلا إذ " ، لأنّ كلامَهُ هذا يدلّ على قصور في سماعهِ ، وتعجّل في الحكم بما يتراءى له من دون تثبُّت.

وتأمَّلْ ما قالَهُ الخفاجي في ردِّهِ على كلام الحريريّ ، إذ قال بعد أن ذكر كلام الحريريّ :(هذا أيضاً غير مُسلّم ، قال نجم الأئمّة الرّضيّ : قد تقع "إذا" و"إذ" جواب "بينا" و"بينما" ، وكلتاهما للمفاجأة ، والأغلبُ مجيء "إذا" في جواب "بينا" ... ولا يجيء بعد "إذ" إلّا الماضي ، وبعد "إذا" إلّا الاسمية ، والأصلُ تركُهُما في جواب "بينا" و"بينما" لكثرة مجيء جوابهما بدونهما ، والكثرةُ لا تدلّ على أنّ المكثور غير فصيح ، بل تدلّ على أنّ الأكثر أفصح ، وفي الحديث "بينا نحنُ عند رسولِ الله "ص" إذ أتانا رجلٌ")[٩٢] .

ويُخَطِّئُ الحريريّ مَنْ يقول : رجلٌ مَتْعُوْسٌ ، فقال : (ويقولونَ : رجلٌ مَتْعُوْسٌ ، ووجْهُ الكلام أن يقالَ : "تاعِسٌ" ، وقد تَعَسَ ، كما يقال : عاثِرٌ ، وقد عَثَر)[٩٣] .

هذا الكلامُ مبنيّ على القطع بأنَّ الفعل " تعسَ" لازم لا يتعدَّى ، وليس كذلك ، لأنَّ هذا الفعل جاء بفتح العين بالماضي والمضارع ، فيقال : تَعَسَ يَتْعَسُ تَعْساً ، من باب " نفَعَ " إذا هلكَ أو عثَرَ، واسم الفاعل منه " تاعِسٌ " ، فهو لازمٌ ومتعدٍّ ، وجاء : تَعِسَ ، بكسر العين ، يتعَسُ تَعَساً ، من باب "تعِبَ" ، والصّفةُ المشبّهة منه " تَعِسٌ " ، وهو لازم لا يتعدّى ، ففي التّهذيب : (أبو عُبَيْد عن أبي عُبَيدة : تَعَسَهُ اللهُ وأتْعَسَهُ ، في باب فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ بمعنى واحد)[٩٤] ، وفي مقاييس اللغة :(التّاءُ والعين والسّين كلمةٌ واحدةٌ ، وهو الكَبُّ ، يُقالُ : تَعَسَهُ اللهُ وأتْعَسَهُ)[٩٥] ، وفي المصباح :(تَعَسَ تَعْساً من باب نَفَعَ : أكَبَّ على وجهِهِ ، فهو تاعِسٌ ، وتَعِسَ تَعَساً من باب تَعِبَ لغةٌ ، فهو تَعِسٌ ، مثل " تَعِب " ، وتتعدّى هذه بالحركة وبالهمزة ، فيقال : تَعَسَهُ اللهُ ، بالفتح ، وأتعسَهُ)([٩٦]) .

فإذا جاء الفعل "تَعَسَ" متعدّياً جاز أن نقول : مَتْعُوسٌ ، وهو اسم مفعول من الثّلاثيّ المتعدّي ، وهو يُصاغ على ذلك بشكل قياسيّ مطّرد ، خلافاً لما يراه الحريريّ ، قال الصّغانيّ : (أبو عُبيدٍ : تَعَسَه اللهُ ، فهو مَتْعُوْسٌ ، أي أَهلكَهُ ، وقال شَمِرٌ : تَعِسَ ، بالكسْر إذا هلَكَ)[٩٧] ، وجاء في التّاج : (نقل الصاغانيُّ عن أَبي عُبَيدٍ : تَعَسَه اللهُ ، فهو مَتْعُوْسٌ ، أَي أَهلكَهُ ، وقال شَمِرٌ : تَعِسَ ، بالكسْر إذا هلَكَ)[٩٨] .

ويرى الشّهابُ الخفاجيّ أنّ كلام الحريريّ ليس بصحيح ، لأنَّهُ (مبنيّ على غير أساس ، فإنّهُ إنّما يُمتنع إذا كان " تعسَ " لازماً ، لم يتعدَّ ، فلا يُبْنَى منه اسم المفعول ، وقد قال الأزهريّ في تهذيبه عن أبي عبيدة : تَعَسَهُ اللهُ وأتْعَسَهُ ، في باب فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ بمعنى واحد)[٩٩] .

فقل: رجلٌ تاعِسٌ ومَتْعُوْسٌ ، ولا عبرةَ بما قال المنكرون .

والمختارُ عند الحريريّ أن يقالَ : خَرْبشَ الكتابَ، إذا أفسدَهُ ، ولا يجوز عنده أن يقالَ : خَرْمشَ ، إذ قال : (ويقولُونَ : خَرْمَشَ الكتابَ بالميم ، أي أفسدَهُ ، والصَّوابُ أن يقالَ : خَرْبشَ بالباء ، وجاء في بعض الحديث : وكان كتاب فلانٍ مُخَربشاً)[١٠٠] ، وتَبِعَهُ ابن الجوزيّ بقوله :(ونقولُ : خَرْبَشَ الكتابَ إذا أفسدَهُ ، والعامّةُ تقولُ : خَرْمَشَ بالميم)[١٠١] .

وهذا تحكّمٌ لا موجبَ له ، لأنَّ (الوَهمُ في تخطئة المخطِّئ ، قال في القاموس مادّة "خرمش" : خَرْمشَ الكتابَ ، أي أفسدَهُ)[١٠٢] ، وجاء في المحكم : (والخَرْمشةُ : إفساد الكتاب والعمل ، وقد خَرْمَشَهُ)[١٠٣] ، وفي التكملة والذيل والصلة للصّغاني:(الخَرْمَشةُ : الخَرْبَشةُ)[١٠٤] ، وفي التاج :(خَرْبَشَ ، أهملَهُ الجوهريُّ ، وقالَ الليثُ : خَرْبشَ الكتابَ خَرْبشةً : أفسدَهُ ، وكذلك خَرْبَشةُ العمل : إفسادُهُ ، ومنه يقالُ : كتبَ كِتاباً مُخَرْبَشاً ، أي فاسداً ، وكذلك الخَرْمَشَةُ)[١٠٥] ، وأردف :(خَرْمَشَ ،

أهملَهُ الجوهريُّ ، وقالَ الليثُ : خَرْمَشَ الكتابَ والعملَ : أفسدَهُ ، وشَوَّشَهُ ، وكذلك الخَرْبشةُ ، والباءُ والميمُ يتعاقبانِ ، وقالَ ابن دريد : خَرْمشَ الكتابَ ، كلامٌ عربيّ معروف)[١٠٦] .

وبذا يتّضحُ لنا أنَّ الحريريّ كان متعجّلاً في الحكم ، لأنّ أهل اللغة ذكروا الفعلين " خَرْمشَ" و"خَرْبَشَ" بمعنى واحد ، ومن الصَّواب أن نقول : خربشَ فلانٌ الكتابَ ، وخَرْمشَ فلانٌ الكتابَ ، كلا التّعبيرين صحيح فصيح ، خلافاً للمنكرين ، قال العدنانيّ : (وتزيدُ العامّةُ راءً على الفعل "خمشَ" فيصبح "خَرْمشَ" ، أي : مزَّقَ الجلدَ بالأظفار ، أو غيرها ، واستعمالُ الفعل "خَرْمَشَ" بهذا المعنى صحيحٌ مجازاً ، جاء في المعجمات أنَّ معنى الفعل "خَرْمَشَهُ" هو أفسدَهُ ، وشَوَّشَهُ : اللسّان ، والقاموس ، والتاج ، ومحيط المحيط ، وأقرب الموارد ، والمتن ، والوسيط)[١٠٧] .

ويفرّقُ الحريريّ بين دلالتي "أدْلجَ" و"ادَّلجَ" ، فـ "أدْلَجَ" يدلُّ على سير أوّل اللّيل ، و"ادَّلجَ" يدلُّ على السَّير في آخر اللّيل ، ولا يجوزُ عنده أن يأتي أحدُهما في موضع الآخر ، إذ قال : (والإدْلاجُ ، بإسكان الدَّال : سير أوّل اللّيل ، والإدّلاج بالتَّشديد : سير آخرِهِ)[١٠٨] ، وتابَعَهُ في هذا ابن الجوزيّ ، فقال :(وتقولُ : أدْلَجَ الرَّجلُ ، خفيفة ، إذا سار أوّل اللّيل ، وادَّلجَ بتشديد الدَّال ، إذا سارَ في آخرِهِ ، والعامّةُ لا تفرّق)[١٠٩] .

أقولُ : ما ذكرَهُ الحريريّ وابن الجوزيّ يمثّل مذهباً لطائفة من اللغويين ، على أنّ من اللغويين مَنْ يرى خلاف ذلك ، ففي التّهذيب :(قالَ ابن السّكّيت : أدْلَجَ القومُ إدلاجاً ، إذا ساروا اللّيلَ كلَّهُ ، فهم مُدْلِجونَ ، وادَّلَجوا بتشديد الدّال : إذا ساروا في آخر اللّيل)[١١٠] ، وفي مجالس ثعلب :(وسَمِعْتُ أبا سُليمان الأعرابيّ يقولُ : اللّيلُ دَلَجةٌ من أوّلِهِ إلى آخرِهِ ، قالَ : أيَّ ساعةٍ سِرْتَ من أوّل اللّيلِ إلى آخرِهِ ، فقد أدْلَجْتَ)[١١١] .

وقد سوَّى بعض اللغويين بين هذين الفعلين ، خلافاً للحريريّ ، قال ابن درستويه :(وأمَّا قولُهُ : أدْلَجْتُ ، إذا سِرْتَ من أوّل اللّيل ، وادَّلَجْتُ ، إذا سِرْتَ من آخرِهِ ، فإنَّ معنى الإدْلاج والادّلاج ، بالتَّخفيف والتّشديد ، جميعاً عندنا سيرُ اللّيل في كلّ وقت ، من أوّله ووسطه وآخره ، وهو إفعال وافتعال من الدَّلَج ، وهو أيضاً الدَّلْجةُ والدُّلْجةُ ، تأتي هذه الأمثلة والحركات فيها على المعاني التي قدّمنا شرحَها ، لا لتحديد وقت)[١١٢] ، وأردفَ :(وقد زعمَ الخليلُ أنَّ الإدْلاجَ ، مخفّفاً : سيرُ اللّيل كلّهِ ، وأنّ الادّلاج بالتَّشديد : سيرُ آخر اللّيل ، فقد دلَّ بهذا التَّفسير على أنَّ الادّلاج بالتّشديد أيضاً إدْلاج ، إذ كان قد قدّم أنّ الإدْلاج مخفّفاً : سيرُ اللّيل كلّهِ)[١١٣] ، وجاء في شرح الفصيح لابن هشام اللّخميّ :(ومن الدَّليل على صحّة ما ذكرْنا أنَّ الادّلاج والإدْلاج افتعال وإفعال ، وليسَ كلُّ واحدٍ منهما يدلّ على شيء من الأوقات ، ولو كانت الأمثلةُ لاختلافها تدلّ على معنى من اختصاص الأوقات لكان الاستدلاج والاندلاج يدلّ كلّ واحد منهما على وقت مخصوص ، وإنَّما تدلّ على ما وُضِعَت له من المعاني)[١١٤] ، وفي لباب تحفة المجد الصَّريح : (وادَّلَجُوا : ساروا من آخرِهِ ، وأدْلَجُوا : ساروا اللّيلَ كلَّهُ ، وقيلَ : الدَّلَجُ : سيرُ اللّيل كلّهِ ، فأيّ ساعةٍ سِرْتَ من أوّل اللّيل إلى آخرِهِ ، فقد أدْلَجْتَ على مثال أخْرَجْتَ ، وقيلَ : أدْلَجْتُ وادَّلَجْتُ لغتانِ في المعنيينِ جميعاً)[١١٥] ، **وبذا يصحّ لنا أن نقولَ : أدْلَجَ الرَّجلُ ، وادَّلجَ ، إذا سار ليلاً من دون تحديد وقت ، لأنَّهما بمعنى واحد ، ولا عبرة بكلام المنكرين.**

ويُخطّئُ بعض اللغويين مَنْ يجمع " رحا" و"قَفَا" على "أرْحية" و"أقْفِية" ، مستدلّين على ذلك بأنّ هذه الألفاظ ثلاثيّة ، والاسمُ الثّلاثيّ على اختلاف صيغهِ يُجْمَعُ على "أفْعَال" لا على "أفْعِلة" ، قال ابن درستويه :(وأمَّا قولُهُ " هيَ الرَّحا " فهيَ التي يُطْحَنُ بها ، وهي تُؤنّثُ ، وبها شُبِّهَت معركة الحرب ، فَسُمِّيَتْ رَحَى ، ومَرْحَى ، وهي مقصورةٌ ، وأوّلُها مفتوح ، والعامّةُ تكسرُ أوّلَها ، وهو خطأ ، وجمعُها الأرْحَاء على أفْعَال ، والعامَّةُ تقولُ : أَرْحِيةٌ ، وهو خطأ)[١١٦] .

وتابَعَهُ في هذا الحريريّ ، فقال : (ويقولونَ في جمع "رَحا" و"قفا" : أرْحِية وأقْفِية ، والصَّوابُ فيهما : أرْحاءٌ وأقْفاءٌ ، كما رَوى الأصمعيُّ أنّ أعرابيّاً ذمّ قوماً ، فقالَ : أولئكَ قومٌ سُلِخَتْ أقْفاؤُهم بالهَجو ، ودُبِغَتْ جُلُودُهم باللُّؤم)[١١٧] ، واستدلّ على ذلك بأنّ هذين اللفظين ثلاثيّان ، والاسمُ الثّلاثيّ على اختلاف صيغهِ يُجْمَعُ على "أفْعَال" لا على "أفْعِلة" ، على حين يُجْمَعُ "فعال" على اختلاف حركة فائهِ على "أفْعِلة" ، نحو : قَباء وأقْبية ، وغُرَاب وأغْرِبة ، وكساء وأكْسِية [١١٨] . وهذا تحكّم لا موجبَ له ، إذ ورد في كلام العرب خلاف ما أنكره ابن درستويه والحريريّ ، قالَ ابن برّي في ردّه على أوهام الحريريّ : (هذا الذي أنكرَهُ ورد السّماعُ به ، قالُوا : رَحَى وأرْحِية ، وقَفَا وأقْفية ، ونَدَى وأنْدِية ، وسَدَى وأسْدِية لسدى البسر ، ولوى وألْوِية ، وشرى وأشْرِية ، هذا ممّا حملوا فيه المقصور على الممدود في جمعه)[١١٩] ، وأردف : (اعلمْ أنَّ أرْحِية وأقْفِية ، إنّما جاء على لغة من قال "رَحاء"و"قفاء" ، ولهذا قالوا : أرْحِية وأقْفِية ، كما قالوا : عطاء وأعطِية ، وسماء وأسمِية ، وعلى أنَّهُ قد جاء في كلامهم ما حُمِل فيه المقصور على الممدود ، ويُحملُ فيه الممدود على المقصور ، فممّا حُمِلَ من المقصور على الممدود قولُهم : ندى وأنْدِية ، وسدَى وأسْدِية ، وشَرى وأشْرِية ، وما حُمِل فيه الممدود على المقصور قولُهم : هباء وأهْبَاء ، وحَيَاء وأحْيَاء ، وفناء وأفْناء ، ودواء وأدْواء ، وإذا كانت "أرْحِية" و"أقْفِية" قد ورد بهما السّماع ، فلا وجهَ لإنكارها)[١٢٠] .

ويبدو أنّ الحريريّ قد نسِيَ أنّ العرب أجروا فتحة العين في بعض الأحوال مجرى حرف اللين ، فجمعوا ما كان على وزن "فَعَال" على "أفْعَال" كما جمعوا ما كان على وزن "فَعَل" على "أفْعِلة"، فقولُهم : "رَحَا" و"أرْحِية" ، و"قفا" و"أقْفِية" ، كقولهم : عَطَاء وأعطِية ، (فتكسيرُهم نَدَى على أنْدِية يشهدُ بأنَّهم أجرَوا "ندَى" –وهو فَعَلٌ- مجرى "فَعَال" فصار لذلك : ندَى وأنْدِية ، كَغَداء وأغْدِية ، وعليه قالوا : باب وأبوبة ، وخال وأخْولة ، وكما أجرَوا فتحة العين مجرى الألف الزّائدة بعدها ، كذلك أجْرَوا الألف الزّائدة بعدها مجرى الفتحة ، وذلك قولُهم جَواد وأجْوَاد ، وصَواب وأصْوَاب ، جاءت في شعر الطِّرمّاح ، وقالوا عَراء وأعْرَاء ، وحياء وأحْياء ، وهَباء وأهباء ، فتكسيرُهم "فَعَالاً" على "أفْعَال" كتكسيرهم "فَعَلاً" على "أفْعِلة" ، هذا هنا ، كذلك ثَمَّةَ)[١٢١] . لذا نرى أنّ جمع "رحا" و"قفا" على "أرْحِية" و"أقفية" جمع صحيح اعتماداً على السّماع ، وعلى الأدلّة المعتبرة التي ذكرناه ، يعضُد ذلك أنّ أهل اللغة نصّوا على فصاحة هذه الجموع ، ففي المحكم : (الرَّحَى : الحَجَرُ العَظيمُ ، أُنثى ، والرَّحَى : التي يُطْحَنُ فيها ، والجَمْعُ : أرْحٍ ، وأرْحَاءٌ ، ورُحِيٌّ ، ورِحِيٌّ ، وأرْحِيةٌ ، الأخيرةُ نادرةٌ)[١٢٢] ، وفيه أيضاً :(القَفَا وراءَ العنق ، أنثى ... والجمعُ أقْفٍ ، وأقْفِيةٌ ، الأخيرةُ عن ابن الأعرابيّ ، وأقْفاءٌ)[١٢٣] ، وفي القاموس :(ج : أرْحٍ ، وأرْحَاءٌ ، وأُرْحِيٌّ ، ورُحِيٌّ ، ورِحِيٌّ ، وأرْحِيةٌ نادرةٌ)[١٢٤] ، وفيه أيضاً :(القَفَا : وراءَ العُنُقِ ، كالقافية ، ويُذكَّرُ ، وقد يُمَدُّ ، ج : أقْفٍ ، وأقْفِيةٌ ، وأقْفاءٌ ، وقُفِيٌّ ، وقِفِيٌّ)[١٢٥] .

وبحث ذلك الأستاذ محمد العدنانيّ ، فأقرَّ ما أنكرَهُ ابن درستويه والحريريّ ، استناداً إلى ما ورد في مظانّ اللغة ، فقال :(ويُخَطِّئُ الحريريّ في كتابه درّة الغواصّ مَنْ يجمعُ الرَّحى على أرْحِية ، ويقولُ : إنّ جمعها على أرْحَاء هو الصَّوابُ ، وخلاصة ما جاء في الصّحاح ، والأساس ، ومختار الصّحاح ، واللسان ، والمصباح المنير ، والمحيط ، والتاج ، وكشف الطّرة ، ومدّ القاموس ، ومتن اللغة ، وما قالَهُ أبو حاتم ، وابن الأنباريّ ، والزّجاج ، وابن السّكيت : المعنى : الطَّاحُونُ ، أو حَجَرُها المُستدير ، أو الحَجَرُ العظيمُ، وهي مؤنَّثةٌ ، كتابتُها : الرَّحَى أو الرَّحا أو الرَّحاء ، مثنّاها : الرَّحى : الرَّحَيانِ ، الرَّحا : الرَّحوانِ ، الرَّحاء : الرَّحاءانِ ، جمعها : أرْحاءٌ كثيراً ، وأرْحٍ ، ورُحِيٌّ ، ورِحِيٌّ ، ورَحِيٌّ ، وأُرْحِيٌّ ، وأرْحِيةٌ نادراً)[١٢٦] .

****

يستبينُ ممّا تقدَّمَ أنّ الحريريّ فيما أوردَهُ من الاستعمالات التي حكم على أغلبها بالغلط كثيرُ التّشدّد ، ينشدُ الأفصحَ في اللغة ، إذ كان يُمثّلُ في نظرتهِ للصَّواب اللغويّ نهج اللغويين القدماء الذين يأبَوْنَ الاعتراف بما جدَّ من صيغٍ وأساليبَ لم تُؤثَر عن عصور الاحتجاج ، ولم تأتِ بها النّصوصُ الجاهليّة والإسلاميّة الأولى ، وإذا علمنا أنَّ هؤلاء اللغويين قد وَصمُوا بالخطأ

كلّ ما جدَّ في العربيّة بعد منتصف القرن الثّاني ، ونظروا إليه على أنَّهُ مولَّدٌ ، لا يَصحُّ الأخذُ به ، أدركنا أنَّ كثيراً من الصّيغ والأساليب بَقِيَتْ في نظرهم خارج دائرة الفصيح المقبول. ومهما يكن من قيمة الكتاب التي أشرْنا إليها ، فإنَّها لم تظهر لولا التّطوّر اللغويّ المتمثّل بضعف الملكة اللغويّة في نفوس كثير من المنشئينَ ، وقلّة دراية هؤلاء باللّفظ الفصيح أحياناً ، والاستعمال الصّائب ، فالمنشئونَ قبل هذه الحقبة لم تكن فيهم حاجة إلى هذا الضّرب من التّأليف ، لأنَّهم كانوا يملكونَ اللغة فطرةً ، ولا يتعلَّمونَها تعلّماً ، ولم يكونوا من المتكلّفين في التعبير بها تكلّفاً.

هوامش البحث

(١) درة الغواص : ١١.
(٢) ينظر : لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ٦٨.
(٣) ابن بري وجهوده في اللغة : ٢٥٤.
(٤) ينظر : العربية : ٢٢٠.
(٥)النقد اللغويّ عند العرب : ٧٣.
(٦) درة الغواص : ١٣٨.
(٧) حواشي ابن بري وابن ظفر : ٢١٣-٢١٤.
(٨) شرح درة الغواص : ٢١٧.
(٩) إصلاح المنطق : ١٣٢.
(١٠) أدب الكاتب : ٣٧٧.
(١١) الصحاح : (جمع).
(١٢) المحكم : ٢١٢/١.
(١٣) المصباح المنير : (جمع).
(١٤) القاموس المحيط :(جمع).
(١٥) التاج : ٤٦١/٢٠ (جمع).
(١٦) درة الغواص : ٤٧.
(١٧) تقويم اللسان : ٩١.
(١٨)حواشي ابن بري وابن ظفر : ٧٥.
(١٩) التنبيه والإيضاح : ٥٣/٣.
(٢٠) القاموس المحيط :(أرض).
(٢١) المصباح المنير :(أرض).
(٢٢) شرح درة الغواص : ٧٨.
(٢٣) درة الغواص : ١٥.
(٢٤) تقويم اللسان : ٩٠.
(٢٥) النجم : ٥٧.
(٢٦) النحل : ١.
(٢٧) المفردات : ٧٥.
(٢٨)حواشي ابن بري وابن ظفر : ١٦-١٧.
(٢٩) لحن العامة : ٢٨٧.
(٣٠) الأفعال :٢١٢.
(٣١) شرح درة الغواص للخفاجي :١٨.
(٣٢) أساس البلاغة (أزف).
(٣٣) درة الغواص : ١٥٠.
(٣٤) نفسه : ١٥٠.
(٣٥) حواشي ابن بري وابن ظفر : ٢٣٠.
(٣٦) التنبيهات : ٢٨٥.
(٣٧) المحكم : ٣٥٣/٦.
(٣٨) نفسه : ٢٩٣/٦.
(٣٩) القاموس المحيط (أنق).
(٤٠) التاج : ٢٦/٢٥(أنق).
(٤١)معجم مقاييس اللغة : ٣٧١/٥.
(٤٢)درة الغواص : ١٧.
(٤٣) تهذيب اللغة : ٧٠/٥.

(٤٤)أدب الكاتب :٢٦٩.
(٤٥)المدثر : ٥٦.
(٤٦)تقويم اللسان : ٧٧.
(٤٧) تهذيب اللغة : ٦٩/٥.
(٤٨)أساس البلاغة (أهل).
(٤٩)المصباح المنير (أهلل).
(٥٠) معجم الأخطاء الشائعة : ٣١-٣٢.
(٥١) درة الغواص :١١٧-١١٨ .
(٥٢) تصحيح التصحيف : ١٠٦.
(٥٣) إصلاح المنطق : ١١٢.
(٥٤) المصباح المنير :(بشر).
(٥٥) تهذيب الخواص : ١١٠.
(٥٦) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه : ٦٤.
(٥٧) القاموس المحيط (بشر).
(٥٨) التاج : ١٨٥/١٠(بشر).
(٥٩) حواشي ابن بري وابن ظفر : ١٨٠.
(٦٠)عقد الخلاص : ٢٤٠-٢٤١.
(٦١)درة الغواص : ١٦٣.
(٦٢) إصلاح المنطق : ٣٤٣.
(٦٣) الصحاح (بهم).
(٦٤) المحكم : ٢٤٣/٤.
(٦٥) القاموس المحيط :(بهم).
(٦٦) التاج : ٣١٢/٣١(بهم).
(٦٧) شرح درة الغواص : ٢٥١.
(٦٨) النحل : ٦٦.
(٦٩) درة الغواص : ٥٥.
(٧٠) النحل : ٦٦.
(٧١) تصحيح التصحيف :١١٢- ١١٣.
(٧٢) فصلت : ٣٤.
(٧٣) حواشي ابن بري وابن ظفر : ٩٣.
(٧٤) الجامع لشعب الإيمان : ١٥٣/١٣.
(٧٥) وقعة صفين : ١٦١.
(٧٦) نفسه ١٦١.
(٧٧) الكتاب ٥٥١/٣.
(٧٨) نفسه ١١١/٣.
(٧٩) نفسه : ١٦٤/٢.
(٨٠) المقتضب : ١٩٣/٣.
(٨١) نفسه : ١٩٨/٣.
(٨٢) نفسه : ١٩٨/٣.
(٨٣) ديوانه : ٢٤.
(٨٤) في التصحيح اللغويّ : ٣٣.
(٨٥) درة الغوص : ٥٧-٥٨.
(٨٦) تقويم اللسان : ١٠١.
(٨٧) نهج البلاغة : ٢٥٠ .
(٨٨) نفسه : ٢٥٠.
(٨٩) مختارات ابن الشجريّ : ٣١٢.
(٩٠)البيان والتبيين : ١٧١/٣.
(٩١) نفسه ٣٢٣/٢.
(٩٢) شرح درة الغواص : ٩٧.
(٩٣) درة الغواص : ٧٢.
(٩٤) تهذيب اللغة : ٤٩٧/١.
(٩٥) معجم مقاييس اللغة : ٣٤٨/١.

(٩٦) المصباح المنير (تعس).
(٩٧) التكملة والذيل والصلة : ٣٢٩/٣.
(٩٨) التاج : ٤٨١/١٥(تعس).
(٩٩) شرح درة الغواص: ١٢٦-١٢٧ .
(١٠٠)درة الغواص : ٦٧.
(١٠١) تقويم اللسان : ١٢٢.
(١٠٢) سمير الخواص في أوهام درة الغواص : ٢٦٦.
(١٠٣) المحكم : ١٩٨/٥.
(١٠٤) التكملة والذيل والصلة : ٤٧٢/٣.
(١٠٥) التاج : ١٧٤/١٧(خربش).
(١٠٦) نفسه : ١٨١/١٧ (خرمش).
(١٠٧) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : ١٨٨.
(١٠٨) درة الغواص : ١٨.
(١٠٩) تقويم اللسان : ٧٩.
(١١٠) تهذيب اللغة : ٢٦٨/٨.
(١١١) مجالس ثعلب : ١/ ٢١٤.
(١١٢) تصحيح الفصيح : ١٣٦.
(١١٣) نفسه : ١٣٧.
(١١٤) شرح الفصيح : ٨٤.
(١١٥) لباب تحفة المجد الصريح : ١٢٨/١.
(١١٦) تصحيح الفصيح : ٢٦٥.
(١١٧)درة الغواصّ : ٥٢.
(١١٨) ينظر : نفسه : ٥٢.
(١١٩) حواشي ابن بري وابن ظفر : ٨٨.
(١٢٠) نفسه : ٨٨.
(١٢١) الخصائص : ٥٥/٣.
(١٢٢) المحكم : ٣٣٧/٣.
(١٢٣) نفسه : ٣٥٤/٦.
(١٢٤) القاموس المحيط :(رحى).
(١٢٥) نفسه :(قفا).
(١٢٦) معجم الأخطاء الشائعة : ١٠٢.

المصادر والمراجع

-ابن بري وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه "اللباب في الرّد على ابن الخشاب" ، حاكم مالك لعيبي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨١م.

-أدب الكاتب ، ابن قتيبة " أبو محمد عبد بن مسلم ت٢٧٦هـ" ، تحقيق : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٩م.

-أساس البلاغة ، جار الله الزمخشريّ ، "ت٥٣٨هـ" ، تحقيق محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م.

-إصلاح المنطق ، ابن السّكيت "ت٢٤٤هـ" ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السّلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٧م.

-البيان والتَّبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السّلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت .

-تاج العروس من جواهر القاموس ، الزَّبيدي " ت١٢٠٦ هـ" ، تحقيق مجموعة من العلماء ، طبعة الكويت.

-تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، الصّفديّ "خليل بن أيبك ، ت٧٤٦هـ" ، تحقيق شريف الحسينيّ وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤م.

-تصحيح الفصيح وشرحه ، ابن درستويه "عبدالله بن جعفر ت٣٤٧هـ" ، تحقيق د. محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٩م.

-تقويم اللسان ، ابن الجوزيّ "ت ٥٩٧هـ" تحقيق د.عبد العزيز مطر ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٦م.

-التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، الصاغاني «الحسن بن محمد ت٦٥٠هـ»، تحقيق إبراهيم إسماعيل الأبياريّ وآخرين ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة، ١٩٧٧م.

-التّنبيه على غلط الجاهل والنَّبيه ، ابن كمال باشا "ت٩٤٠هـ" ، تحقيق محمد سواعي ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ، ١٩٩٤م.

- التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، ابن بري «ت٥٨٢هـ» :

١-الجزء الأوّل: تحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٢-الجزء الثاني: تحقيق عبد العليم الطحاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.

٣-الجزء الثالث: تحقيق د. رجب عبد الجواد إبراهيم، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٤-الجزء الرابع: تحقيق عبد الصمد محروس، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠١٠م.
٥- الجزء الخامس : تحقيق إقبال زكي سليمان، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٦-الجزء السادس: تحقيق عبد الوهاب عوض الله، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠١٠م.
-التَّنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات ، علي بن حمزة "ت٣٧٥هـ" ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف ، مصر .
-تهذيب اللغة، الأزهريّ(أبو منصور محمد بن أحمد ت٣٧٠هـ)تحقيق أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م.
-الجامع لشعب الإيمان ، البيهقي "٤٥٨هـ" ، تحقيق مختار أحمد الندويّ ، مكتبة الرّشد للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣م.
-حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق د. أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م.
-الخصائص ، ابن جني "ت ٣٩٢هـ" ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الثّؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م.
-درة الغواص في أوهام الخواص ، الحريري " القاسم بن علي ت ٥١٦ هـ " ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،٢٠٠٣م.
-ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مصر ، ١٩٦٩م.
- سمير الخواص في أوهام درة الغواص للعلويّ "محمد مهدي السبزواري ، ت١٣٥٠هـ" ، تحقيق د.علي الأعرجي ، مجلة أهل البيت ، العدد ٧.
-شرح درة الغواص ، شهاب الدين الخفاجي ، مطبعة الجوائب ، ١٢٩٩هـ.
-شرح الفصيح ، ابن هشام اللخمي ت٥٧٧هـ، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، العراق ١٩٨٨م.
-الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد ت في حدود ٤٠٠ هـ) تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر ١٩٦٧م.
-العربية – يوهان فك، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠م.
-في التّصحيح اللغويّ والكلام المباح ، د.خليل بنيان الحسّون ، مكتبة الرسالة الحديثة ، الأردن ، ٢٠٠٦م.
-القاموس المحيط، الفيروز آبادي، عالم الكتب، بيروت.
-الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
-لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ، أبو جعفر اللبليّ "٦٩١هـ" ، تحقيق د. مصطفى عبد الحفيظ سالم ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، السعودية ٢٠١١م.
-لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م.
- مجالس ثعلب ، ثعلب " ت ٢٩١هـ" ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر،٢٠٠٦م.
-المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد سليم، والدكتور فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية،القاهرة، ٢٠٠٣م.
- مختارات شعراء العرب ، ابن الشّجريّ "ت٥٤٢هـ" ، تحقيق علي محمد البجاويّ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٢م.
-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ، تأليف الفيوميّ (أحمد بن محمد بن علي ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
-معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدنانيّ، مكتبة لبنان ناشرون، ط٢،٢٠٠٨ م.
-معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة، محمد العدنانيّ، مكتبة لبنان، بيروت ، ط١، ١٩٨٩م.
-معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢م.
–مفردات ألفاظ القرآن، الرّاغب الأصفهاني "ت٤٢٥هـ" ، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق،١٤٢٥ هـ.
-المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٩٩٤م.
-النقد اللغويّ عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجريّ ، د. نعمة العزاويّ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨م.
-نهج البلاغة ، للإمام عليّ بن أبي طالب "رض" ، شرح محمد عبده ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧م.
-وقعة صفين ، نصر بن مزاحم المنقري "ت٢١٢هـ" ، تحقيق عبد السَّلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٠م.